ملخص الدراسة

هناك مظاهر للتفرقة بين الجنسين (الذكور والإناث) في المجتمعات العربية في الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق، تتمثل بوجود تحيز للذكور على حساب الإناث كعدّ الذكور جنس أرقى وأفضل من جنس الإناث في الجسم والعقل والشخصية، وتركز دور المرأة في شؤون الأعمال المنزلية وتربية الأطفال والمكوث في البيت، وتمتع الذكر بحرية الحركة والتصرف أكبر من الإناث، وتمتع الذكور بمركز اجتماعي يفوق الإناث، وتمتع الذكور بسلطة ومسؤولية أكبر من الإناث، وتمتع الذكور بحقوق أكثر من الإناث في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

فضلا عن ما تقدم، تبين أن هناك بعض المتغيرات أو الأسباب التي من المحتمل جداً أن تفسر لنا معظم أسباب التحيز للذكور في مجالات التفرقة الستة. ومن بين هذه المتغيرات يُذكر متغير الثقافة العامة وتراكمها، المتضمن للقيم والمعتقدات والأعراف والعادات والتقاليد الأبوية والقبلية والعشائرية والإقطاعية، والمتغير الديني، والمتغير الجغرافي الريفي، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي وحراكه، ومتغير الخصائص الشخصية لجنس الفرد، ومتغير الصراع بين الرجل والمرأة من أجل البقاء والتفوق، ومتغير السعي نحو الهيبة والمكانة الاجتماعية والقوة وحفظ النسل، ومتغير البيئة الخارجية كالاحتلال ومحاولة نشر ثقافته ودينه، ومتغير التنشئة الاجتماعية المتأثر والمؤثر في جميع هذه المتغيرات.

فضلا عن ما تقدم، وظهر أن لمظاهر وأصل التفرقة بين الجنسين في مجالات الدراسة الستة أبعاداً سياسية، كابتعاد المرأة عن العمل السياسي والتركيز على الأعمال المنزلية، واكتسابها منزلة سياسية متواضعة، وتقيد حريتها وحركتها السياسية، وعدم حصولها على قدر كاف من السلطة السياسية في الحكومة والبرلمان والمجالس المحلية، واحتكار الذكور للحقوق السياسية، وتراجع الإناث في مجال الثقة السياسية والإدراك والمعلومات والوعي والكفاءة السياسية والاهتمام بالسياسية، واتسامها بالمحافظة السياسية والاغتراب السياسي، وضعف قدرتها في إدارة العمل والمعارك السياسية واتخاذ القرارات السياسية والتأثير على الآخرين والخطابة والإقناع مقارنة بالرجل، وظهر وجود تشابه بين مجتمعات الدراسة في مظاهر التفرقة بين الجنسين وأسبابها وأبعادها السياسية.

المقدمة

يلاحظ في بعض المجتمعات وجود مظاهر معينة تعكس العلاقة التي تحكم الجنسين (الذكور والإناث) في مجالات الحياة المختلفة، كما في الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق. فقد تقوم هذه العلاقة على تفوق الذكور على الإناث أو العكس في هذه المجالات أو المساواة بينهما. إذ يحصل أن يُعدّ الرجل في بعض المجتمعات كجنس أرقى وأفضل من جنس الأنثى في الجسم والعقل والذكاء والشجاعة والقيادة والشخصية والتحمل والخبرة، ويحصل أيضا أن يتركز دورة المرأة في بعض المجتمعات في شؤون الأعمال المنزلية، وتربية الأطفال، والمكوث المستمر في البيت، في حين يقوم الرجل بالأعمال خارج المنزل، ويحدث أحيانا أن يتمتع الذكور بحرية الحركة والتصرف والاختلاط مع الذكور في العمل والتعليم والنقل أكبر من الإناث، ويحصل أن يتمتع الذكور بمركز اجتماعي يفوق الإناث، وبسلطة ومسؤولية أكبر من المرأة في الحياة الأسرية، وتمتع الذكور بالنتيجة بحقوق أكثر من الإناث في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مجال التنقل والتصرف والميراث، والتعليم والعمل والزواج أو أن يحصل العكس في مجتمعات أخرى بحيث تكون اليد الطولى للمرأة في هذه المجالات أو أن يحصل أن تكون هناك مساواة بين الجنسين في كل ما يتعلق بهذه المجالات.

أما عن أسباب مثل هذه المظاهر فقد تعود إلى متغيرات مختلفة كمتغير الثقافة العامة، المتضمن للقيم والمعتقدات والعادات والتقاليد الأبوية والأعراف الاجتماعية بما فيها القبلية والعشائرية والأبوية والإقطاعية، والمتغير الديني بما فيه التفسيرات الدينية المختلفة، ومتغير السكن الجغرافي في الريف أو في المدينة، والمتغير الاقتصادي الاجتماعي الجيد أو الضعيف، والمتغير الجنسي كما في قبول أو عدم قبول المرأة بحقوقها الخالية وإصرار الرجال أو لا على استمرار الوضع الحقوقي الراهن للمرأة، ومتغير الحراك الاقتصادي الاجتماعي، ومتغير السعي نحو الهيبة والمكانة الاجتماعية والقوة، أو الصراع بين الجنسين من أجل البقاء والتفوق، ومتغير حفظ النسل، ومتغير الدين ومتغير تراكم الثقافة، ومتغير الخصائص الشخصية للفرد، ومتغير خبرات التنشئة، ومتغير التعليم، ومتغير سن الفتاة، ومتغير الموروث التاريخي العربي، ومتغير البيئة الخارجية الأجنبية التي قد تتمثل بالاحتلال أو بديانته الدخيلة أو محاولة فرض قيمه وثقافته، والمتغير السياسي، كالحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية، ومتغير التنشئة الاجتماعية ملتقى عملية تبادل تأثير جميع هذه المتغيرات.

وقد يمكن ملاحظة أو ادراك وجود تفرقة بين الجنسين في بعض المجتمعات على الصعيد السياسي نتيجة وجود مثل هذه التفرقة أصلاً على الصعيد الاجتماعي بشكل يؤثر بالنتيجة سلباً أو إيجاباً في السلوك السياسي للجنسين. فقد يلاحظ وجود مشاركة سياسية للرجل أكثر من المرأة أو العكس أو المساواة في هذا المجال، وعدّ العمل السياسي كعمل خاصاً

بالرجال، وحصول المرأة على منزلة سياسية متواضعة، وقلة فرصها في الفوز في الانتخاب والترشيح والتصويت لها في الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية وتعينها في مراكز صنع القرار الأخرى والمشاركة في الأحزاب السياسية والمسيرات والمظاهرات، وضعف حرية حركة وتصرف المرأة في المجال السياسي كالمشاركة السياسية، وحرية التعبير، وقلة اهتمامها السياسي وشعورها بالاغتراب السياسي، وتحيز القرارات الدستورية والصادرة إلى الذكور، وميل المرأة إلى اتجاه المحافظة السياسية، والتحيز لصالح الذكور في الصفات والشروط المطلوبة للعمل السياسي، كالقدرة على إدارة العمل السياسي والمعارك السياسية واتخاذ القرارات السياسية، والاعتقاد بأن المرأة بحاجة إلى دعم الرجل للوصول إلى المناصب السياسية، وأن الرجال يتحلون بالقدرة في التأثير على الآخرين أكثر من الإناث، وأكثر قدرة من المرأة في الخطابة والإقناع، وعدم الثقة السياسية بقدرات المرأة، وأن المرأة لا يمكن أن تكون سياسية ناجحة.

<u>مشكلة الدراسة:</u> تحاول الدراسة أن ترى فيما إذا كان يمكن تشخيص مظاهر واضحة للتفرقة بين الرجل والمرأة، في بعض المجالات في المجتمعات العربية، ومعرفة فيما إذا كانت هذه المظاهر تعكس تحيزاً واضحاً للرجل في المجتمعات العربية، وأن نفهم أسباب مثل هذه التفرقة، وأخيراً تحاول الدراسة أن تفهم فيما إذا كانت هناك علاقة بين التفرقة بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي وسلوكهما السياسي.

<u>فرضيات الدراسة:</u> تحاول دراستنا اختبار أكثر من فرضية وكما يأتي:

1- تفترض الدراسة وجود مظاهر تؤشر بوضوح وجود تفرقة بين الرجل والمرأة في المجتمعات العربية، في مجالات عديدة يمكن أن نقسمها إلى التفرقة في الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، والمنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق.

2- تفترض الدراسة أن هناك بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تفسر لنا أسباب وجود مثل هذه التفرقة بين الجنسين، ووجود تأثير متبادل بين هذه المتغيرات، بعضها ذات تأثير حاسم ومستقل والآخر ساند أو داعم وأخرى لا تؤثر.

3- وتفترض الدراسة أن لمظاهر التفرقة هذه في المجالات الستة وأسبابها أبعاداً سياسية أو تأثيراً في السلوك السياسي للرجل والمرأة على حد سواء.

4- وأخيراً تفترض الدراسة وجود تشابه بين مجتمعات الدراسة في مظاهر التفرقة بين الجنسين وأسبابها وأبعادها السياسية.

<u>أهمية الدراسة:</u> تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل السلوك السياسي للمرأة والرجل بالاستناد إلى دارسة مظاهر التفرقة بين الجنسين على المستوى الاجتماعي، ودراسة أسباب هذه التفرقة من خلال دراسة متغيرات عديدة كالمتغيرات الحياتية (البايولوجية) والاجتماعية والاقتصادية

والسياسية وغيرها، وليس انطلاقا من تفسيرات أحادية الجانب كأن تكون سياسية بحتة فقط. أو الاستناد إلى عوامل داخلية فقط. فقد جرت العادة في العديد من الدراسات على وصف المرأة في المجتمعات العربية مخلوق مُستعبد أو مظلوم أو مقهور وما إلى ذلك دون تحليل أو بيان أسباب ذلك، ودراسة الأبعاد السياسية لذلك، أو أن المرأة بدون حقوق سياسية أو غير مهتمة بالسياسية وما إلى ذلك دون الرجوع إلى أسباب مثل هذا السلوك، أو الوقوف على حقيقة مواقف المرأة والأفراد بشكل عام من واقع حياتهم الاجتماعية والسياسية. من هنا جاءت دراستنا لتغطي النقص في الربط بين واقع المرأة على الصعيد الاجتماعي وأثر ذلك على سلوكها السياسي، ودراسة أسباب هذا الواقع الاجتماعي السياسي للمرأة من رؤى عديدة وجديدة، وتوسع في التحليل. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها لدراسة موضوع له أهمية كبيرة بحكم أهمية دور المرأة في المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

إن الأهمية الأساسية لهذه الدراسة تكمن في محاولتها اثبات أن جذور السلوك السياسي ذات أصول عديدة قبل أن يكون ذات أصل سياسي فقط؛ وان الأخير ما هو، في الغالب، إلا نتيجة تأثير عوامل عديدة. وتتجسد أهمية الدراسة أيضا في بيان نتائج فرعية تعكس دفاعا عن القيم والتراث العربي الإسلامي انطلاقا من وجهة نظر حاولت أن تكون موضوعية وعلمية تجاه محاولة تشويه صورة وضع المرأة في المجتمعات العربية، خصوصا وأن دراستنا لا تستلم تسليماً قاطعاً لا إلى المصادر المكتبية، ولا حتى إلى الدراسات الميدانية المتأثرة بعضها بالدراسات الغربية أو الكتابات المتأثرة بالغرب أو مظاهر الحياة الغربية دون تمحيص لعادات وتقاليد ووضع المرأة الحقيقي ومنزلتها ورأيها في وضعها، وملائمة وضعها مع النظام القائم، ومقارنة وضع المرأة في المجتمعات العربية ونظيراتها في المجتمعات الغربية عين طريق منهج الملاحظة المباشرة، من خلال عيش مؤلف هذه الدراسة شخصياً في المجتمعات الغربية لفترة طويلة، وبهذا فأن دراستنا تكاد تكون فريدة من نوعها كونها ترد على الانتقادات بالاستناد إلى أدلة علمية وواقعية من خلال الملاحظة المباشرة بالمشاركة طويلة الأمد للمؤلف في مجتمعات عربية وأجنبية، وترد دراستنا على الانتقادات الموجهة إلى وضع المرأة في المجتمعات العربية بطريقة علمية بعد عرضها لهذه الانتقادات بكل صراحة. أن عرض الانتقادات الموجهة إلى وضع المرأة في المجتمعات العربية بكل صراحة إلى القراء والدارسين، خصوصا في مجتمعاتنا العربية، يسهل عليهم الإطلاع على هذه الانتقادات وعدم المفاجأة بها عندما يسمعون بها أو يواجهون بها من المنتقدين، فضلا عن دراستنا تزود القراء والباحثين بردود علمية ودفاع منطقي، وبدون تعصب، مما يحرج المنتقد ويدفعه إلى تصحيح مواقفه وتغير نظرته عن وضع المرأة العربية. لذلك على القارئ والمراجع العلمي لدراساتنا، أن يضع في باله، عندما يقرأ دراستنا، الاعتبارات العلمية وليس العاطفية او الشخصية والأهداف بعيدة المدى وما وراء السطور وهدف الدراسة ككل وليس الحكم على ظاهر الانتقادات التي تعرض في ثنايا الدراسة لوضع المرأة العربية وأسبابها

وضرورة الصبر لحين رؤية نتائج الدراسة وخلاصتها ورأي المؤلف ورده على الانتقادات في ثنايا الدراسة.

فضلا عن ما تقدم، تقوم دراستنا بجمع وإبراز وتحليل معظم الأدبيات العربية التي تناولت دراسة العلاقة بين وضع المرأة اجتماعياً وتأثير ذلك على سلوكها السياسي، وسعيها لأن تضيف إلى المكتبة العربية والعراقية والأجنبية مصدراً جديداً في موضوع ندرت الكتابة فيه على الأقل بهذا القدر من التفصيل والتركيز والجمع والمنهجية. ويمكن من خلال الاستعانة بالجوانب النظرية فضلا عن العملية في هذه الدراسة تطبيق وإجراء دراسات مشابهة في أي مجتمع عربي آخر، ومن المحتمل جدا ان تصلح دراستنا مرشداً للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تهتم بهذا النوع من الدراسات.

<u>منهجية الدراسة:</u> ومن أجل التحقق من صحة فرضيات الدراسة، اعتمد الباحث على أكثر من منهج. فقد اعتمد الباحث على المنهج المكتبي، الذي وافر لنا دراسات قيمة عديدة بما فيها دراسات ميدانية، ومنهج الملاحظة بالمشاركة لواقع المرأة في المجتمعات العربية والأجنبية، والمنهج المقارن للمقارنة بين وضع المرأة فيما بين المجتمعات العربية نفسها من ناحية وبين الأخيرة والمجتمعات الغربية من ناحية أخرى حيث عاش الباحث فضلا عن الوطن الأم العراق لأكثر من ثلاثين عاماً، عاش في مجتمعات عربية عديدة كالأردن، وسوريا، والسودان لأكثر من ثلاثة سنوات، ومجتمعات غربية كالولايات المتحدة الأمريكية وهولندا لأكثر من أربعة سنوات ونصف، كما أعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، فضلا عن ثلاثة دراسات ميدانية أجراها على عينة واحدة من مبحوثين عراقيين وعينتين من مبحوثين أردنيين. وتشمل عينة دراستنا مجاميع من الدراسات العربية المكتبية والميدانية التي تناولت حوالي خمسة عشر مجتمع عربي: كالمجتمع المصري، والأردني، والسوري، والفلسطيني، واللبناني، ومجتمعات الخليج العربية الستة، واليمني، والجزائري، والتونسي، والليبي. وقد اعتمدت هذه الدراسات مناهج وأدوات بحثية متعددة.

<u>صعوبات الدراسة:</u> من الصعوبات التي واجهت مؤلف هذه الدراسة هو ندرة الدراسات العربية والأجنبية التي تربط بشكل واضح ومفصل العلاقة بين التفرقة بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي وأبعادها السياسية فكان على الباحث أن يقرأ ما بين الصدور، ويبتكر أفكاراً جديدة وعناوين جديدة وطرق جديدة في أبراز تلك العلاقة، كما نخشى أن تؤثر حداثة الموضوع وحساسيته وتضمن العديد من الدراسات التي تناولته للكثير من الانتقادات المباشرة وغير المباشرة لوضع المرأة العربية على الإنصاف في تقييم مثل هذه الدراسة، ولكن الرغبة العلمية العارمة والإصرار والعزيمة في المساهمة في أخراج دراسة يأمل منها أن تخدم المجتمعات العربية والاستفادة القصوى من كل الطاقات بما فيها النسائية، وتضمنها للدفاع والردود العلمية والموضوعية عن التراث العربي الإسلامي، كلها عوامل، ذللت العديد من هذه الصعوبات.

هيكلية الدراسة: ومن أجل التحقق من صحة فرضيات الدراسة، قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة لها: خصص الفصل الأول لدراسة الفصل بين الجنسين في المجتمعات العربية في مبحثين: تناول المبحث الأول مفهوم الفصل بين الجنسين، في حين تناول المبحث الثاني مظاهر الفصل بين الجنسين في المجتمعات العربية، في حين خصص الفصل الثاني لدراسة أصل التفرقة بين المرأة والرجل في مبحثين: تناول المبحث الأول: أسباب التفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، في حين تناول المبحث الثاني أصل التفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية، والحقوق، وأخيرا ركز الفصل الثالث على دراسة الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية في مبحثين: جاء المبحث الأول لدراسة الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في الخصائص الشخصية، وتوزيع الوظائف، وحرية الحركة والتصرف، في حين كرس المبحث الثاني لدراسة الأبعاد السياسية للتفرقة بين الجنسين في المنزلة الاجتماعية، والسلطة والمسؤولية والحقوق. فضلا عن ما تقدم تضمنت الدراسة خاتمة لها التي احتوت على خلاصة لهذه الدراسة استنادا إلى فصول الدراسة برمتها وأهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، وبعد، فقد حاول الباحث جاهدا عند تناوله موضوع هذه الدراسة أن يلتزم بشروط البحث العلمي، ويتحلى بالحيادية والموضوعية عند عرض الوقائع، واستنباط الحقائق مع الأخذ بنظر الاعتبار التوسع المطلوب في بعض الفصول والمباحث والمطالب والاختصار غير المخل في سواها. مع ذلك فإن ما تقدم قد يكون خطوة متواضعة يؤمل أن تعزز وتطور من قبل كتاب آخرين، خصوصاً وأن آراءنا ليست قاطعة بل في حدود معرفتنا، وليس للمعرفة حدود خصوصا وأنها مرتبطة بالتجارب الشخصية للواقع المقارنة على مستوى مجتمعات مختلفة، لذلك فالدراسة دوما بحاجة إلى تقويم وتصويب وتعديل وإضافة، ونحن نستغني دوما بآراء القراء والمختصين عبر بريدنا الالكتروني المثبت في السيرة العلمية وظهر الكتاب من الخلف من أجل تطوير هذه الدراسة.